

Distr.: General  
18 June 2020  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة الخامسة والسبعون  
البند 103 (ش) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

## تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

### المحتويات

#### الصفحة

2	.....	أولا - مقدمة
2	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	.....	كولومبيا
3	.....	كوبا
4	.....	إكوادور
5	.....	الهند
6	.....	إندونيسيا
8	.....	مدغشقر
9	.....	المكسيك
12	.....	البرتغال
13	.....	قطر



## أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 55/74 المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن المسألة وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.
- 2 - وعملا بذلك الطلب، أرسلت مذكرتان شفويتان إلى الدول الأعضاء في 23 كانون الثاني/يناير 2020 و 4 أيار/مايو 2020 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وترد في الفرع "ثانيا" أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو 2020 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[28 أيار/مايو 2020]

تقدم جمهورية كولومبيا هذا التقرير عملا بالفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 55/74 بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين؛

وتسلم كولومبيا بأهمية تعددية الأطراف، على الرغم من الصعوبات الواسعة النطاق التي تواجهها، من أجل المضي قدما في تحقيق الأهداف المشتركة لجميع الدول ومعالجة المسائل الناشئة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة والذخائر.

وتمثل الحوارات التي تجري في إطار الصكوك العالمية عملية تعزز التفاهم من خلال توفير حيز لبناء توافق الآراء و"لغة" مشتركة من حيث تعريف وتحليل الظواهر الناشئة في هذا المجال.

وقد عملت كولومبيا في بيئات متعددة الأطراف لتشجيع ودعم اعتماد تدابير جماعية تسهم في القضاء على التهديدات المحدقة بآفاق السلام والوقاية منها، وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات.

ويجب أن يتسم الحوار وتوافق الآراء العالمي بعدم التمييز والعالمية والشفافية، لكي يضيفا على القرارات المتخذة في هذا الشأن قدرا أكبر من المشروعية، ويشكلا إطارا مرجعيا مشتركا. ولذلك تكون منهجيتهما ودرجة تنفيذهما أو تحقيقهما قابلة للمقارنة.

وكما ذكرنا، يجب أن تتكيف تعددية الأطراف بسرعة مع الحقائق والتحديات الجديدة الناشئة على الساحة الدولية، وأن تشجع الشفافية والتعاون الدولي وتبادل المعلومات والسلوك المسؤول من جانب الدول، بهدف تعزيز هياكل النظام الدولي.

ويمثل استمرار تقويض تعددية الأطراف في سياق تنظيم التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار مثارا للقلق. وقد أثرت كولومبيا أن يستمر النظر في هذه المسائل في إطار المنظمات والآليات المتعددة الأطراف القائمة، لكفالة نزاهة المؤسسات المتعددة الأطراف وصلاحياتها.

فعدم اللجوء إلى الهيئات المتعددة الأطراف القائمة لن يقوض وجودها ومشروعيتها فحسب، بل سيُعرض أيضا السلام والأمن الدوليين للخطر ويُضعف الثقة في نظام الأمن الدولي وفي أسس الأمم المتحدة نفسها.

وبناء على ما تقدم، تدعو كولومبيا إلى تنشيط المنابر من قبيل مؤتمر نزع السلاح، وتدعو أيضا جميع الدول إلى اتباع نهج بناء يلتزم بأهداف مختلف صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

لقد برهنت كوبا، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، على التزامها بتعزيز تعددية الأطراف في العلاقات الدولية والحفاظ عليها وتعزيزها، وهي تعيد تأكيد ذلك الالتزام. وكوبا طرف في العديد من المعاهدات الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وتؤيد كوبا، بوصفها عضوا نشطا في حركة بلدان عدم الانحياز، تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتعين المضي قدما في ميدان تنظيم التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس مفاوضات عالمية متعددة الأطراف غير تمييزية وشفافة بهدف التوصل إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة.

والعملية المتعددة الأطراف التي تأخذ بها الأمم المتحدة في صنع القرار، بما تنطوي عليه من مساواة في الحقوق بين الدول في إطار تقيّد صارم بميثاقها ومبادئ القانون الدولي، هي السبيل الوحيد الكفيل بالحيلولة دون أن يصبح النظام الدولي آلية لفرض تدابير أحادية الجانب وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يتنافى مع النظام الذي نحتاجه في عالمنا والذي ينبغي أن يكون نظاما متعدد الأقطاب قوامه العدالة والإنصاف.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التقويض المستمر والتدريجي للتعددية والصكوك الرئيسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، نتيجة لاعتماد حكومة الولايات المتحدة تدابير انفرادية تهدد السلام والأمن الدوليين وتقوض الثقة في النظام الأمني الدولي، وفي أسس الأمم المتحدة نفسها.

وإن التناقضات والتهديدات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النابعة من السياسات الأمنية والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي، وظهور أسلحة فتاكة جديدة وحديثة، وسباق التسليح في الفضاء الخارجي، ضمن تحديات أخرى راهنة، لتستدعي السعي إلى التوصل إلى حلول تفاوضية وسلمية في إطار متعدد الأطراف، بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ولمواجهة تلك التحديات، لا بد أيضا من الحفاظ على الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، الناجمة عن التعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف. فهذا هو السبيل الأنجع لصون السلام والأمن الدوليين.

وتزداد الحاجة إلى مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف إجمالاً بسبب افتقار بعض الدول إلى الإرادة السياسية لإحراز تقدم في المفاوضات المتوقفة منذ عدة سنوات في مؤتمر نزع السلاح، الذي يمثل المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي في هذا المجال. وهذا المنبر مناسب للتفاوض على معاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وفي الوقت نفسه، معاهدة أخرى توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية مثل كوبا.

ويشكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، بفضل الجهود الهائلة التي بذلتها معظم الدول الأعضاء، مثالا ممتازا لما يمكن تحقيقه لدى توافر الإرادة السياسية. وترحب كوبا بتلك النتيجة، وتؤكد من جديد، بوصفها الدولة الخامسة التي صدقت على المعاهدة، التزامها بنزع السلاح العام والكامل. ونحن ننتظر دخول هذا الصك الدولي الهام حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وتيسر المفاوضات المتعددة الأطراف المفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة اعتماد الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال الاتفاقات والتدابير والصكوك المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار، وتضمن عالميتها.

ويجب أن تظل تعددية الأطراف المبدأ الأساسي لجميع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، مما يحد من الترويج للتدابير الانفرادية.

## إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

ترى إكوادور أن النهج المتعدد الأطراف حقا هو وحده الذي يمكن أن يتصدى بفعالية للتحديات الحالية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ويكفل السلام والأمن الدوليين. ولذلك، تشارك إكوادور مشاركة فاعلة في مختلف المحافل المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار، وقد صدقت على الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال.

وتأسف إكوادور لحالة الشلل التي أصابت مختلف آليات نزع السلاح، طيلة عقدين من الزمن في حالة مؤتمر نزع السلاح، وتدعو جميع الدول إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين، بما في ذلك تجنب إساءة استخدام شرط توافق الآراء، حتى تستعيد تلك الآليات مكانتها وتحقق بجدواها في المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا السياق، تكرر إكوادور الإعراب عن ارتياحها الكبير لأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح تمكن من الموافقة في حزيران/يونيه 2017، بتوافق الآراء، على التوصيات المتصلة بأهداف تلك الدورة وجدول أعمالها، مما يشير بوضوح إلى أن تعددية الأطراف يمكن، بل وينبغي، أن تكون المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه العمل المتعلق بنزع السلاح.

وينبغي ألا تتخذ جائحة كوفيد-19 ذريعة للحد من العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ بل على العكس من ذلك، فهي تمثل سببا إضافيا لتكثيف الجهود على الصعيد العالمي في ذلك المجال.

## الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 أيار/مايو 2020]

ما فتئت الهند تدعم المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولطالما دعت الهند بلا كلل إلى نزع السلاح النووي واتخذت خطوات للإسهام في الجهود والمبادرات العالمية المعنية بعدم الانتشار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1953، اقترحت الهند، ضمن قرار الجمعية العامة المعنون "تنظيم جميع القوات المسلحة والأسلحة، والحد منها وتخفيضها بشكل متوازن: تقرير هيئة نزع السلاح"، إدراج عبارة "القضاء على الأسلحة الذرية والهيدروجينية والبكتيرية والكيميائية وغيرها من أسلحة الحرب والدمار الشامل، وحظرها، وتحقيق هاتين الغايتين من خلال تدابير فعالة" في الفقرة 1. وكانت دعوة الهند إلى إبرام "الاتفاق المتعلق بتجميد الوضع الراهن" في عام 1954 من أجل فرض حظر عالمي على التجارب النووية دليلاً على التزام الهند الثابت بتعزيز الجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. وقد دعت خطة العمل من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف، التي قدمتها الهند إلى الأمم المتحدة في عام 1988، إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي بطريقة محددة زمنياً وعالمية وغير تمييزية ومرحلية ويمكن التحقق منها.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، والذي أعيد تأكيده مؤخراً في قرار الجمعية العامة 74/74. ولا تزال الهند ملتزمة بالتزامات ثابتة بهدف تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي بطريقة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، ودعت إلى القضاء على الأسلحة النووية بالكامل من خلال عملية تدريجية، كما هو مبين أيضاً في ورقة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي قُدمت إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 (CD/1816).

ودون الانتقاص من الأولوية التي تمنحها الهند لنزع السلاح، فقد دعمت البدء فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال هي أنسب أساس لبدء المفاوضات، على نحو ما أيده أيضاً فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وشاركت الهند، بما يتناسب مع الأهمية التي تعلقها على التحقق من نزع السلاح النووي، في فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، كما أيدت مواصلة النظر في المسألة من خلال إنشاء فريق آخر من الخبراء الحكوميين. وشاركت الهند بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي اختتمت في آذار/مارس 2019، وتؤكد أن المناقشات الدائرة في إطار الفريق يمكن أن تشكل أساساً مفيداً للمناقشات المقبلة الرامية إلى التفاوض على صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والهند طرف في عدة معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وتشارك الهند مشاركة فاعلة في مناقشات حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 21 التي تُعقد في إطار الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، على التوالي.

ويوفر اقتراح الهند بشأن وضع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية السبيل للمضي قدماً في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. والهند ملتزمة بالعمل في إطار متعدد الأطراف للنهوض بالأهداف المشتركة لعدم الانتشار، بسبل منها الرقابة القوية على الصادرات والعضوية في نظم التصدير المتعددة الأطراف.

وقد أبرزت مشاركة الهند الرفيعة المستوى في مختلف المحافل والمبادرات خلال هذا العام التزام الهند الثابت بتعددية الأطراف. وأكدت من جديد مشاركة رئيس الوزراء ناريندرا مودي في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019 التزام الهند الراسخ بتعددية الأطراف خلال فترة تتسم بعدم اليقين على الصعيد العالمي. ودعا رئيس الوزراء مودي إلى زيادة دور الأمم المتحدة فعاليةً وحسماً من خلال إدخال إصلاحات أساسية. وأكد السيد سورامانيام جايشانكار، وزير خارجية الهند، في التعليقات التي أدلى بها في مؤتمر ميونيخ الأمني في شباط/فبراير 2020، أن تعددية الأطراف يمكن تعزيزها من خلال الدبلوماسية الخلاقة والتفاهم بين بضعة أطراف. وقبل ذلك، أكد السيد جايشانكار في الاجتماع الوزاري للتحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019، أن تعددية الأطراف مهمة بالنسبة إلى الهند، وأن الأنظمة والمؤسسات الدولية ينبغي أن تواكب العصر لكي تحافظ على مصداقيتها. وسلط الضوء كذلك على علاقة الهند التي تقخر بها بالهيئات المتعددة الأطراف.

## إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

تشاطر إندونيسيا الرأي القائل بأن استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، فضلا عن الحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، يجب أن تكون مسؤولية مشتركة بين دول العالم وينبغي ممارستها في إطار متعدد الأطراف، وأن الأمم المتحدة وآلياتها يجب أن تضطلع بدور محوري في هذا الصدد.

وقد اكتسب تعزيز العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أهمية لأننا شهدنا عودة سباق تسلح جديد، واستخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى في النزاعات، ونشأة مسائل أمنية غير تقليدية في العقدين الماضيين.

ويمثل انهيار الهيكل العالمي لنزع السلاح نتيجة لتدهور الثقة على مدى عقود، وما أسفر عنه ذلك من تفاوت بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لها ووضع ميزانيات دفاع هائلة لأغراض تحديث الأسلحة النووية، تجسيدا واضحا لتدهور الالتزام السياسي بالخطة العالمية لنزع السلاح.

وفي ظل استمرار وجود أي شكل من أشكال أسلحة دمار شامل، سيظل الأثر الخطير للكوارث التي يمكن أن تتسبب فيها هذه الأسلحة نتيجة غير مرغوب فيها دائما للبشرية جمعاء. ولم يكن من المفترض أبدا أن يمثل الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر حجر عثرة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترى إندونيسيا أن تعزيز وتدعيم الهيكل العالمي لنزع السلاح أمر يتسم بأهمية أساسية، وهي تمنح خطة نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأولوية العليا. ونحن نعتقد أن التعاون المتعدد الأطراف في تحقيق القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل هو الضمان الوحيد لعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، والتقليل إلى أدنى حد من خطر العواقب الإنسانية المترتبة على أي استخدام لهذه الأسلحة ولو لمرة واحدة.

ومن الأهمية بمكان أن تحافظ جميع الدول الأعضاء على الاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بتحديد الأسلحة وأن تواصل تنفيذها. ونحن نرى أن تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها من شأنه أن يمثل إسهاما هاما في النهوض بخطة نزع السلاح النووي. وعلى وجه التحديد، اعترفنا أيضاً باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بوصفها أنجح إطار متفق عليه على صعيد متعدد الأطراف بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل. ونشدد على أهمية الحفاظ على نزاهة ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال اضطلاعها بولايتها متحررة من أي نوع من التسييس. وعلاوة على ذلك، يمكن التقليل إلى أدنى حد من الإمداد غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع من جانب الجهات الفاعلة غير المأذون لها، وذلك بتعزيز برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وقد دأبنا على دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات فوراً بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها، وإلى إبرام تلك الاتفاقية.

وعلاوة على ذلك، تعتقد إندونيسيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك لا غنى عنه لمنع الانتشار النووي العالمي، وتتوخى القضاء التام على الأسلحة النووية بوصفه هدفاً نهائياً، من خلال التنفيذ المتوازن لركائز الاتفاقية التي يعزز كل منها الآخر.

ونحن ندعو إلى بدء نفاذ معاهدة حظر الدمار الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية فوراً في إطار هيكل عالمي معزز ونافذ لنزع السلاح النووي. وتحقيقاً لهذا الهدف، يجدر بنا التعاون مع المجتمع المدني وتكثيف جهودنا لتحقيق عالمية التصديق على المعاهدتين المذكورتين وضمان دخولهما حيز النفاذ.

ويجدر بنا أيضا أن نتخذ نهجا جديدا وشاملا للتغلب على الانتكاسة التي شهدتها الخطة المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعتبر تلك الخطة جزءا أساسيا من جهود تعزيز السلام والأمن الدوليين، مع صون حق جميع الدول في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية.

وندعو إلى شحذ الجهود الجماعية من أجل التصدي للتهديدات المحتملة فيما يتعلق بتسليح الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. وينبغي أن يجري استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى للأغراض السلمية حصرا ولمنفعة الدول كافة. وإن زيادة الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية في شتى المناطق من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أمر غير مقبول. ونؤكد من جديد في هذا الصدد أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، واجب التطبيق وضروري للحفاظ على السلام والاستقرار في إطار تهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منفتحة ومأمونة ومستقرة وميسرة وسلمية.

وتكرر إندونيسيا تأكيد التزامها بدعم العمل المتعدد الأطراف الشامل للجميع في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد أيضا على أهمية تنشيط الإرادة السياسية بوصفها الشرط الأساسي للحوار البناء والتعاون في المضي قدما في الخطة العالمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

## مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 أيار/مايو 2020]

تُستخدم التطبيقات النووية السلمية في مدغشقر في قطاعات اجتماعية واقتصادية مختلفة، مثل الطب النووي، والعلاج الإشعاعي، والحفظ على البيئة، وإدارة الموارد المائية، والصناعة، وتخطيط الطاقة، والزراعة، والتعدين، والبحوث، والتعليم. وقد انضمت مدغشقر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1965 وأصبحت طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1970. والتزمت مدغشقر بالصكوك الملزمة قانونا التالية: (أ) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (دخلت حيز النفاذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1970)؛ (ب) تطبيق الضمانات في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (دخلت حيز النفاذ في 8 تشرين الأول/أكتوبر 1970)؛ (ج) البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق المعقود بين جمهورية مدغشقر والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (دخل حيز النفاذ في 18 أيلول/سبتمبر 2003)؛ (د) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ (هـ) اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (دخلت حيز النفاذ في عام 2003)؛ (و) تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (دخل حيز النفاذ في 3 آذار/مارس 2017).

وأبرمت مدغشقر كذلك بروتوكولات للكميات الصغيرة ملحقه باتفاق الضمانات الشامل.

ومدغشقر ليس لديها أي منشآت نووية. بيد أن الضمانات تُطبَّق على جميع المواد النووية الموجودة داخل أراضيها أو الخاضعة لولايتها أو سيطرتها، وذلك لغاية وحيدة هي التحقق من عدم تحويل هذه المواد إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

- والضمانات مكرّسة في اتفاقات ملزمة قانوناً. وتقبل مدغشقر الضمانات من خلال إبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نفذت مدغشقر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق تطبيق الضمانات من خلال تعزيز التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي، ومنها ما يلي:
- (أ) توفير المعلومات عن مناجم اليورانيوم وغيرها من المواقع التي تتوفر فيها مواد نووية مخصصة لاستخدامات غير نووية؛
- (ب) تقديم معلومات عن إنتاج وتصدير المواد النووية الحساسة وإتاحة وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواقع التصنيع؛
- (ج) تقديم تقارير دورية (ربع سنوية) إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إمكانية استيراد وتصدير المواد النووية؛
- (د) قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجمع عينات بيئية خارج المواقع المعلنة، عندما تترأى الوكالة ضرورة لذلك؛
- (هـ) اتباع إجراء مبسط لتعيين مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإصدار تأشيرات تتيح الدخول/الخروج المتعدد، واستخدام الوكالة لأنظمة اتصال دولية المنشأ.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[28 أيار/مايو 2020]

لا ينبغي اتخاذ النهج الانعزالي سبيلاً للتصدي للتهديد الكامن الذي يمثله وجود أسلحة الدمار الشامل للبشرية أو لحل المشاكل الإنسانية الناجمة عن الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، ترى المكسيك أن تعددية الأطراف أداة أساسية للتصدي لتلك التحديات. وتؤكد المكسيك مجدداً موقفها كحليف تقليدي لتعددية الأطراف، وللأمم المتحدة ذاتها، يقف مستعداً للعمل على تحقيق السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما عن طريق تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وهذا الالتزام مكرّس في المبادئ الشارعة للسياسة الخارجية المكسيكية المنصوص عليها في المادة 89 من دستور الولايات المتحدة المكسيكية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن نتذكر أن لا يمكن لعالم أكثر أمناً وسلاماً أن يقوم على الأسلحة، بل يجب أن يرتكز على القانون الدولي والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي أن تمثل الذكرى السنوية أيضاً مناسبة للتفكير في حالة نزع السلاح. فهذا هو العمل الذي لم يكتمل بعد للأمم المتحدة، حيث كان هو موضوع أول قرار للجمعية العامة، وموضوعاً لم يتحقق فيه التقدم المتوقع خلال سبعة عقود.

وترى المكسيك أن تعددية الأطراف تشمل عدداً متزايداً من القضايا والأطراف والمحافل حيث يجري تقصّي نهج ومُستويات عمل جديدة. ولذلك، تقرّ بأن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية تشكل أطرافاً رئيسية عززت المداولات والمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يلي التدابير الرئيسية التي اتخذتها المكسيك في عام 2019 من أجل تنفيذ جميع الصكوك الملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح ومن أجل تحقيق عالميتها:

- شاركت المكسيك مشاركة فاعلة وهادفة في الاجتماعات التي عقدت في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛ والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)؛ واجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020؛ واجتماعات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- وقامت المكسيك كذلك، امتثالاً لالتزاماتها كدولة طرف في تلك الاتفاقيات، وأخذةً في الاعتبار القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، بتقديم تقاريرها الوطنية ذات الصلة طوعاً.
- ولا تزال المكسيك ملتزمة التزاماً راسخاً بقضية نزع السلاح النووي، وتشارك على نحو نشط وهادف وبناء في مختلف المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية المعنية بهذا الموضوع. وفي إطار اللجنة الأولى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، المعقودة في عام 2019، شاركت المكسيك في إعداد القرارات التالية المتعلقة بمسائل نزع السلاح أو كانت المقدم الرئيسي لها:
- القرار 27/74: معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)؛
- القرار 47/74: الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛
- القرار 41/74: معاهدة حظر الأسلحة النووية؛
- القرار 42/74: العواقب الإنسانية للأسلحة النووية؛
- القرار 46/74: نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛
- القرار 48/74: المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة؛
- القرار 50/74: التحقق من نزع السلاح النووي؛
- القرار 59/74: متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛
- القرار 64/74: الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار؛
- القرار 78/74: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي سياق مؤتمر نزع السلاح، أعربت المكسيك بوضوح عن سأمها من حالة الشلل التي أصابت هذه الهيئة لأكثر من عقدين من الزمن من حيث تزايد تسييسها داخليا وغياب المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، مما أدى إلى عدم الامتثال للولاية التي أنشئت من أجلها. وتؤكد المكسيك من جديد دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وتشدد على أهمية الدعوة إلى الحفاظ على الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية القائمة.

ومن منطلق قناعتها الراسخة، حثت المكسيك الدول التي تدعم معاهدة حظر الأسلحة النووية على التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها بهدف دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، مما ساهم في كفاءة أن يكون عدد الدول الموقعة على هذا الصك حاليا 81 دولة وعدد الدول الأطراف فيه 37 دولة.

وشاركت المكسيك في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 التي عقدت في نيويورك في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2019.

وتؤيد المكسيك بقوة أيضا دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وعالميتها. ولذلك شاركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقامت كعادتها كل سنة بتقديم مشروع قرار عنوانه "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" مع نيوزيلندا وأستراليا.

وترى المكسيك أن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية كأسلحة حرب، أو ضد الأفراد أو السكان المدنيين، لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. وتدين المكسيك بشدة هذه الفظائع التي تنتهك القانون الدولي.

وقد شاركت المكسيك في الدورات التسعين والحادية والتسعين والثانية والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، الذي عقد في عام 2019، حيث أكدت من جديد التزامها الراسخ بتعددية الأطراف والقانون الدولي وبناء السلام والحفاظ عليه.

وتدعم المكسيك أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة المسؤولة عن تنفيذ نظام الضمانات المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد يسرت المكسيك، بوصفها رئيسة الدورة العادية الثالثة والسنتين للمؤتمر العام للوكالة، تجديد الدول الأعضاء لالتزامها بدور الوكالة في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وأخيرا، تشارك المكسيك أيضا مشاركة فاعلة في المنتديات والأفرقة والآليات التالية:

- وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- مؤتمر نزع السلاح
- هيئة نزع السلاح
- فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي
- ائتلاف البرنامج الجديد

- مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح
- الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي
- مجموعة موردي المواد النووية
- فريق أستراليا
- ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام

## البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 أيار/مايو 2020]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن على الصعيد الدولي من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار. والبرتغال طرف، في هذا الصدد، في أهم المعاهدات ذات الصلة وفي غيرها من الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بالوقاية من الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، والقضاء على تلك الأخطار. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في تلك المجالات.

والبرتغال طرف في الصكوك والآليات التالية: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها (بما في ذلك التعديلات)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية والتعديل الملحق بها.

وتشارك البرتغال أيضاً في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وشاركت البرتغال في أنشطة توعية تهدف إلى تشجيع تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

ونتيجة للجهود التي بُذلت في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الـ 50 الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة التي تمثل أول صك قانوني تعتمده الأمم المتحدة بشأن مسألة نزع السلاح في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تترك البرتغال الخطر الذي تشكله البلدان التي تملك أسلحة نووية أو تسعى إلى تطويرها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتي تشتد فيها احتمالات الخطر.

وتقدم البرتغال الدعم، في مجال نزع السلاح النووي، لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً تاماً، واطاعة دائماً في اعتبارها أهمية وجود تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتأمل البرتغال أيضاً في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يدعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذه الغاية، تشدد البرتغال على ما يتسم به تنفيذ خطة عمل عام 2010 لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترى أن تنفيذ خطة العمل بفعالية يشمل وضع حد لحالة الجمود التي تسود مؤتمر نزع السلاح. ووقعت البرتغال أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة توعية بشأن جعلها عالمية.

## قطر

[الأصل: بالعربية]

[10 نيسان/أبريل 2020]

تؤكد دولة قطر التزامها بتعزيز آليات نزع السلاح ومنع الانتشار المتعددة الأطراف، وتعبير عن القلق العميق من التراجع المستمر في السنوات الأخيرة في هذه المجالات.

ولقد انضمت دولة قطر إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة وعلى رأسها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤكد دولة قطر على ضرورة إحياء وتفعيل "مؤتمر نزع السلاح" بوصفه المحفل التفاوضي الرئيسي لقضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف، وهي تشارك في اجتماعاته بصفة مراقب وتتطلع للعضوية الدائمة فيه.

وتدعو دولة قطر إلى مراجعة آليات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للحفاظ على فاعلية المعاهدة ومصداقيتها.